كل احد

قرضاويـــــان، لا قرضـــــاوي واحـــــــد!

شاكر النابلسي

-١-

مَنْ مِنّا يعتقد أن للشيخ القرضاوي رأياً واحداً في المسألة الدينية الواحدة، بغضّ النظر عن مكان المنبر الذي يفتي عليه القرضاوي فتواه الدينية، فهو مخطئ. وعلينا اعتبار أن هناك قرضاويين لا قرضاوي واحداً. وهناك رأيان له في كل مسألة دينية، لا رأي واحد، وذلك تبعاً للظروف والمتغيرات والمتطلبات، علماً بأن الدين ثابت، وأحكامه ثابتة لا تتغير.

فللشيخ القرضاوي في كل مسألة دينية رأيان: رأي يقوله للمسلمين في الشرق، ورأي يقوله للمسلمين في الغرب!

ففي المسألة الديمقراطية مثلاً، يؤمن القرضاوي في قرارة نفسه كما يؤمن كثير من السلفيين الدينيين، بأن روح الديمقراطية ولبابها هو العلمانية التي ظهرت كردة فعل للثيوقراطية في أساسها. وأن لبَّ الديمقراطية هي الليبرالية ذات الحرية السياسية والفكرية والشخصية والملكية. وهذه هي أركان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان منذ نصف قرن.

والشيخ القرضاوي - وهو الفقيه المحلّق - يعلم دون شك مدى (الكفر والشرك) في ذلك الإعلان - من الوجهة الدينية - حيث نصَّ الاعلان في كثير من مواده على المساواة المطلقة بين العباد، بغض النظر عن الجنس والدين، وهذا مخالف للقرآن الذي يقول: (أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا لا يستوون)، ويقول: (أفنجعل المسلمين كالمجرمين ما لكم كيف تحكمون)، ويقول كذلك: (كنتم خير أمة أخرجت للناس) ٣/ ١١٠ .. الخ.

ومن هنا، فإن كلام القرضاوي عن الديمقراطية الإسلاموية كلام غامض وملتبس وغير مفهوم. وهو كلام للاستهلاك السياسي المرحلي ليس إلا، كما أوضح خالد أبو الفضل استاذ القانون في جامعة ييل الأمريكية في كتابه (الإسلام السياسي وتحدي الديمقراطية Islam and the Challenge of Democracy) جامعة برنستون، ٢٠٠٤).

-٢-

في الغرب المسلم، يردد القرضاوي بأنه مع حرية المرأة وعملها وعلمها وخروجها من بيتها. وفي الشرق الإسلامي يردد القرضاوي الآيات والأحاديث التي تمنع اختلاط الرجال بالنساء، وخلو الرجل بالمرأة، والتي جعلت ابتعاد أحد الجنسين عن الآخر أصلاً عظيماً من أصول الشرع. ومن هذه الآيات: (وإذا سألتموهن متاعاً فاسألوهن من وراء حجاب) ، و (وقرنَ في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى)، و (فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض وقلن قولا معروفا). ومن الأحاديث : (ألا يخلون رجل بامرأة إلا كان ثالثهما الشيطان)، و (المرأة عورة، فإذا خرجت استشرفها الشيطان). و (إياكم والدخول على النساء)، وغيرها.

-٣-

والقرضاوي عندما يكون في المشرق الإسلامي يرفض القواعد الاجنبية، ويقول بوجوب مقاومة القوات الأمريكية الغازية بكل السبل المتاحة. وعندما يكون في الغرب المسلم، أو يريد الحصول على تأشيرة دخول إلى الغرب، يفتي بشرعيتها كما قال في برنامجه (الشريعة والحياة) في ١٦ / ٣ / ٢٠٠٣ والذي دعا فيه إلى احترام الاتفاقات القديمة التي تمت بين الأمريكان وحكام المنطقة، والتي توجد بموجبها قواعد أمريكية في منطقة الخليج . بل إن الشيخ القرضاوي، زاد على ذلك في حديثه لموقع (حقائق مصرية) على الانترنت، وقال في فتواه التي لا يجرؤ أي سياسي علماني أن يقوله وهو: (بالنسبة للقواعد الأمريكية القديمة المنتشرة في منطقة الخليج فإنها قامت بطريقة شرعية ، لأنها جاءت بقرارات حكومات شرعية، فهذه تبقي عليها، بينما الإنزال الجاري حالياً لا توافق عليه غالبية الدول العربية والإسلامية، مما يجعله غير شرعي ومرفوضاً، ولا يجوز السماح لها بالتواجد من أجل احتلال أراضي المسلمين).

ومن الواضح أن هذه الفتوى الدينية السياسية جاءت ارضاءً لقطر التي منحته جنسيتها، والتي تستضيف أكبر القواعد الأمريكية في العالم، خارج أمريكا!

-٤-

وفي الغرب الإسلامي يقول القرضاوي عن اليهود : (إن العداوة بيننا وبين اليهود من أجل الأرض فقط لا من أجل الدين. وقال القرضاوي أن قول القرآن: (لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا) كان بالنسبة للوضع الذي كان أيام الرسول وليس الآن. وفي الشرق الاسلامي يدعو القرضاوي الله في خطبة الجمعة في جامع في الدوحة إلى محق اليهود وسحقهم كدين مخالف، مناجياً ربه قائلاً: اللهم عليك باليهود.

اللهم عليك بحلفائهم من الصليبيين الكائدين الحاقدين.

اللهم خذهم، ومن ناصرهم، ووادهم أخذ عزيز مقتدر.

اللهم أنزل عليهم بأسك الذي لا يرد على القوم المجرمين.

اللهم أزل دولتهم، وأذهب عن أرضك سلطانهم، ولا تدع لهم سبيلا على أحد من عبادك المؤمنين.

اللهم يا منزل الكتاب، ويا مجري السحاب، ويا سريع الحساب، ويا هازم الأحزاب، اهزمهم، وانصرنا عليهم.

اللهم اهزمهم، وانصرنا عليهم).

-٥-

ليس غريباً على الاطلاق تغيّر وتبدّل المواقف السياسية.

فالسياسة متحركة ومتقلبة دائماً. وليست هناك سياسة ثابتة بقدر ما هنالك مصالح دائمة. ولكن الخطأ الأكبر الذي يقع فيه الشيخ القرضاوي الذي يعتبر الآن أكبر زعيم ديني سياسي يسعى لاقامة (دولة دينية)، بينما حركة الإخوان المسلمين التي ينتمي اليها القرضاوي، وهو مرجعها الفقهي الأعلى، قد تخلّت عن مبدأ اقامة (دولة دينية). وهي تطالب الآن بإقامة (دولة مدنية). وهي دعوة جديدة من باب تغيير الجلود والعهود، وتعتبر من المتغيرات الجوهرية التي طرأت على فكر الإخوان السياسي البراجماتي الذي حوّل الإخوان الآن من حزب ديني إلى حزب سياسي في الواقع، لا علاقة له بالدين إلا الإسم فقط. وقد تجلّى هذا في التخلي عن (الدولة الدينية) والمطالبة بقيام (دولة مدنية) التي نادى بها المصلح الديني الليبرالي الشيخ خالد محمد خالد في الخمسينات في كتابه المدويّ (من هنا نبدأ)، ورفض الإخوان دعوته، وردَّ عليه الشيخ محمد الغزالي الإخواني، باسم الإخوان في كتابه (من هنا نعلم). وهكذا تقترب جماعة الإخوان من الأحزاب الغربية المسيحية الاشتراكية والديمقراطية المدنية في أوروبا كحزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي الألماني، والحزب الديمقراطي المسيحي الهولندي، والحزب الديمقراطي المسيحي بسويسرا وغيرها، التي تأخذ من الدين اسمه لا فعله، حيث لا فعل سياسياً في الدين.

وفي هذا الخصوص، فقد أصدر عبد المنعم أبو الفتوح عضو مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان المسلمين في مصر وثيقة بعنوان (المفهوم الإسلامي للإصلاح الشامل) تحمل مؤشرات على تطور رؤية جديدة من داخل التيار الإسلاموي تتحدث عن (الدولة المدنية) باعتبارها بدهية، لا بديل عنها لتحقيق المواطنة الحقة.

وفي رؤية أبي الفتوح التي وزعها على هامش (مؤتمر أولويات وآليات الإصلاح في العالم العربي الذي عقد بالقاهرة في ٥/٧ /٢٠٠٤ يؤكد أبو الفتوح أن الخطاب الإصلاحي الإسلامي بشكل عام هو خطاب بشري). وتلك حقيقة جديدة مهمة وثورية، يعترف بها الإخوان لأول مرة منذ ١٩٢٨. إلا أن القرضاوي على ما يبدو يسير في خط مخالف لجماعة الإخوان، وهو مرجعيتهم الفقهية العليا. ولكنه يريد أن يصبح زعيماً دينياً سياسياً بصوته، لا بصوت الإخوان، بدلالة رفضه لأن يكون مرشدهم بعد رحيل الهضيبي أخيراً. وهو لا يعلم، أو يعلم ولكنه يُخفي، أن الاستراتيجية الجديدة للحركات الإسلاموية تتسم بالذرائعية وبسياسة المراحل كما قال عالم الاجتماع التونسي عبد القادر الزغال. فما زال القرضاوي يستخدم الدين في تمرير وتبرير مختلف المواقف السياسية، ويلعب ببيضة السياسة الهشة وبحجر الدين الصلب، ولكنه لا يصيب شيئاً. فليس في الدين ما يفيد السياسة الآن، كما أدركت واقتنعت مؤخراً جماعة الإخوان من خلال ما قاله أبو الفتوح. وإن كان في الدين ما يفيد السياسة فهو يفيد السياسة التي انتهجها الرسول أيام كان يسعى لاقامة دولة دينية سياسية عظمى، وقد نجح في ذلك. إلا أن مقاييس السياسة السائدة قبل خمسة عشر قرناً لم تعد سائدة الآن. بل إن الأبناء الذين يرثون الحكم والسياسة عن آبائهم الآن، لا يطبّقون سياسة الآباء، فما بالك بتطبيقات وقعت قبل أكثر من ١٥٠٠ سنة؟!

-٦-

كنا وما زلنا ندعو رجال الدين ومنهم الشيخ القرضاوي إلى عدم اقحام الدين في السياسة، وإلى عدم العمل في السياسة الدنسة، وأخذ الدين المطهّر، بعيداً عن دنس السياسة وأوحالها. وعدم استعمال الدين مطية لركوب المراكب السياسية كما يفعل القرضاوي الآن. وضرورة أن ندع السياسة للسياسيين وليس لرجال الدين الذين هيمنوا على الساحة السياسية العربية وهي الآن في أحطّ مستوياتها، وهي دعوة ليست بجديدة. ذلك أن هناك فروقاً كثيرة بين منطلقات السياسي العلماني، ومنطلقات رجل الدين السياسي منها:

١- أن السياسي العلماني ينطلق من أن كل شيء يتغير. بينما ينطلق رجل الدين السياسي من أن كل شيء ثابت ونهائي ومطلق. فالعداء ضد الآخر الذي كان سائداً —مثالاً لا حصراً —في زمن الرسول ضد فئات معينة وطوائف معينة هو الذي يجب أن يسود الآن، وفي المستقبل كذلك.

٢- أن السياسي العلماني يُعلن عن نفسه صراحة بأنه برجماتي، وأنه يكذب أحياناً ويراوغ ويتلون ويغير مواقفه، في حين أن رجل الدين السياسي يدّعي الكمال والصدق المطلق والثبات، وهو في حقيقة الأمر يكذب ويراوغ كثيراً، لأنه يعمل في مجال مراوغ ومتحرك، وهو السياسة.

٣- أن السياسي العلماني يبدأ ١٩٢٤ قد أساء إلى الدين والسياسة معاً، وسوف ينعكس مستقبلاً الدين السياسي فيبدأ درويشاً وينتهي مطالباً بكرسي الحكم، كما بدأ حسن البنا ذلك، وكما يسعى الإخوان المسلمون إلى ذلك الآن. فقد بدأوا هُداةً وانتهوا قُضاةً. في حين قال لهم مرشدهم حسن الهضيبي ذات مرة، وفي لحظة من الصفاء والصدق السياسي والديني: كونوا هداةً لا قُضاةً!

٤- يحكم السياسي العلماني من خلال الحاضر وتصورات المستقبل، بينما يحكم رجل الدين السياسي من خلال الماضي فقط (حالة الملالي في ايران الآن). فإذا أردنا الصلح مع اليهود وخشينا ذلك، ذكرنا بصلح الحديبية مثلاً. وإذا أردنا تولية امرأة منصباً رفيعاً في الدولة، ذكرنا بقول الرسول: (لعن الله قوماً ولّوا أمرهم امرأة) .. الخ.

٥- وكما لا يمكن أسلمة العلوم التي تأتي كل يوم باكتشافات جديدة بينما علوم الدين ثابتة، كذلك لا يمكن أسلمة السياسة التي تأتي هي الأخرى في كل يوم بمفاهيم ومبادئ جديدة. وكما حاول بعض المتأسلمين في الماضي اثبات أن الدخان النووي وانشطار الذرة وغير ذلك من الحقائق العلمية قد جاء ذكرها في القرآن، فالقرضاوي اليوم يحاول أن يثبت أن الديمقراطية هي من لحم ودم الإسلام، والإسلام منها براء براءة الذئب من دم ابن يعقوب. فكما لا يوجد اعجاز علمي في القرآن، كذلك لا يوجد اعجاز سياسي أيضاً.

٦- إن الصخب الإسلاموي العالي الآن في العالم العربي من قبل رجال الدين السياسيين كالقرضاوي والزابي والغنوشي والصدر ونصر الله وغيرهم، والمصاحب لهذا الهوس الديني السائد لاسترجاع الخلافة الإسلامية التي ألغاها أتاتورك قد أساء إلى الدين والسياسة معاً، وسوف ينعكس مستقبلاً على مستقبل السياسة العربية التي يجب أن لا تقوم على المسلمات العامة المسبقة الصُنع والتي لا نقاش فيها، ولا تبديل لكلماتها، والتي ينادي بها الدين.

٧- إن السياسة كالعلم، شكل من أشكال الوعي الاجتماعي. وهي نظام معرفي تاريخي تتحقق صحتها من خلال التجربة والممارسة على أرض الواقع. وهذا ما يأخذ به السياسي العلماني.

أما رجل الدين السياسي فلا يأخذ بالعلاقات السببية وضرورة اكتشافها لكي يصل إلى صياغة قوانين أساسية وعميقة. فهو يملك قوانين ونظم جاهزة مسبقاً منذ ١٥ قرناً، وليست بحاجة إلى البحث والتجربة والممارسة والاكتشاف.

٨- وأخيراً، هناك علاقة طردية بين رجل السياسة العلماني وبين رجل الدين السياسي.

فكلما تدنى مستوى الأمم السياسي وانحطّ اختفى رجل السياسة العلماني، وحلّ محله رجل الدين السياسي. وهذا ما كان سائداً في أوروبا في العصور الوسطى المظلمة، ولكنه اختفى مع بدء عصور التنوير، واختفى تماماً الآن من الغرب كله، والبابا لا يملك الآن إلا البركات. ورجال الدين من السياسيين، تصدروا المجالس والمنابر، وارتفعت أصواتهم في أوقات انحطاط الأمم، وانحطاط المستوى السياسي والثقافة السياسة والوعي السياسي لدى الحاكم والمحكوم من العرب الآن.

وهذا ما نراه الآن في العالم العربي، حيث ترتفع أصوات رجال الدين السياسيين أعلى بكثير من رجال السياسة العلمانيين المفتقدين الآن في العالم العربي.

والذين تركوا الساحة خالية لفرسان الدين القادمين على خيولهم وجمالهم، تحت رايات خضراء وسوداء وبيضاء وصفراء.

الليبرالية الجديدة وفضاء يتشكل
مقاربة لمانيفستو الليبراليين الجدد

كمال غبريال

-٢-

في المقال الأول تناولنا النقاط الست الأولى من مانيفستو الليبراليين الجدد، والمتعلقة بمراجعة موقفنا من المقدس، وكان لا بد من تلك البداية لإمكان الشروع في التحول من المناخ والنظم الشمولية، وما تفرضه من تواكل وقدرية، وقهر وخنوع، تؤدي فيه فئة قليلة دور خلفاء الله في الأرض، فيما تقوم الأكثرية الكاسحة من الشعب بدور المتلقي السلبي، والتابع الصاغر، والمتلهف على استفتاء الكبار العارفين في كل ما يعن لهم من أسئلة، وما يصادفهم من إشكاليات، بدءا من آداب دخول المرحاض، حتى أخطر القضايا المصيرية.

المحطة التالية في مسيرة التحول الليبرالي، التي تعتبر مع سابقتها مرحلة التمهيد، أو حرث الحقل وتسويته، استعداداً لعملية البناء الليبرالي أو الاستزراع، تضم خمس نقاط تشكل موقفنا من الماضي، والحقيقة أن موقفنا الحالي كشعوب شرقية من الماضي مرتبط ارتباطاً عضوياً بموقفنا من المقدس، أو هو جزء منه، ويعود بجذوره إلى العمق السحيق ذاته في تاريخ الإنسانية، فقد بدأ الإنسان الأول بعبادة قوى الطبيعة التي يخشاها، ثم عبادة الحيوانات، ومع تكوينه للمجتمعات بدأ معبوده الحيواني يأخذ مفهوم الطوطم كرمز للجماعة، وتطور ليصبح جدها وأصل سلالتها، ومع التطور صارت الجماعات تنتمي إلى جد خليط من الطوطم والإنسان، لتبدأ مرحلة عبادة الأسلاف، المستمرة بدرجة أو بأخرى، تبعاً للمراحل الحضارية التي تمر بها الشعوب، ورغم أن الظاهر من الأدبيات الدينية هو أن عبادة الأسلاف قد أخلت مواقعها لحساب الإله المتسامي، الا أننا نجد مثلاً يهوه إله إسرائيل يتسمى باسم الأسلاف، فيقول (أنا إله إبراهيم واسحق ويعقوب)، وإذا كنا نفهم هذه العبارة الآن على أنها تكريم لهؤلاء البطاركة العظام، فإن هذا ما وصلت إليه الأمور، لكن من الواضح أن البداية كانت عكس ذلك، وتركيز التدين الشعبي حالياً على الاهتمام بأولياء الله وبالقديسين، هو الجزء الذي استعصى على الزوال من ميراث عبادة الأسلاف. ينعكس هذا على المناخ الثقافي، الذي يصبغ الممارسات الحياتية، ويصوغ المفاهيم والقيم، ويظهر بصورة بارزة في مجالين:

*التمسك بعادات وتقاليد وأخلاق الأباء والأجداد، واعتبارها معيار الخطأ والصواب، وقد كان هذا العامل عبر التاريخ العائق الأكبر أمام دعاة الإصلاح، سواء الأنبياء، أو المصلحون العلمانيون، فقد كان من الصعب على الناس دائماً أن يعتنقوا ما يخالف ما سار علية آباؤهم وأجدادهم.

*اعتبار هوية الفرد والمجتمعات تكمن في الماضي، ومقياس الأصالة للحاضر هو مدى اقترابه أو بعده عن مواصفات الماضي، ليكون تبرير الحاضر هو أنه مشتق من الماضي أو امتداد له، ويكون الإبداع محل اتهام إلى أن يتصدى للدفاع عنه من يستطيع التحايل لإيجاد علاقة ما بينه وبين الماضي، حتى على نطاق من يحسبون على أهل الفكر، نجد مفكراً مثل زكي نجيب محمود يخترع قضية الأصالة والمعاصرة، في محاولة تلفيقية ليجمع بها ما لا يجتمع.

يحتاج منا الماضي أيضاً أن نضعه في مكانه الصحيح:

*التقدير العلمي لما أنجزه الأوائل، وفق سياق زمانهم ودرجة تطوره الحضاري، في مسيرة تتجه بصفة عامة نحو الأفضل، رغم ما قد يتخللها من انكسارات وانتكاسات.

*المراجعة النقدية للماضي، لاكتشاف ما قد يمت من عناصر الخلل في الحاضر إلى ميراث الماضي، ومحاولة استخلاص الدروس حرصاً على أن لا يعيد التاريخ نفسه، لأن التكرار في مسيرة الإنسانية لا يمكن إلا أن يكون وبالاً وتقهقراً حضارياً، مهما بدا الأمر عكس ذلك.

*اعتبار الهوية في مقابل الماضي، أي في المستقبل، باعتبارها الممكن الذي لم يظهر بعد في حياة الإنسان وفي التاريخ، كما في المفهوم الهيجلي، بحيث يكون الاقتراب أو التشابه مع الماضي مؤشراً سلبياً، يدل على انتقاص تحقيق الممكن أي انتقاص من الهوية، أو الأصالة.

لكن المسألة في الحقيقة لها بعد آخر غير التقديس التاريخي المتوارث للماضي، ويتعلق بالحاضر، وهو ما جاء في النقطة التاسعة من المانيفستو وتقول: إن ضعفنا، وهزالنا، وقلة معرفتنا، وعجزنا العلمي والعقلاني هو الذي يؤدي بنا إلى الاتجاه إلى الماضي للاستعانة به لبناء الحاضر، أرى أن المقصود بضعفنا وهزالنا هنا الجانب النفسي وليس المادي، عدم الثقة بالنفس، فالفقر المادي والعلمي ليس سبباً، ولكنه نتيجة لعدم الثقة بالنفس، الذي يدفع إلى اللجوء دائماً إلى الماضي للسير على هداه، خوفاً من الانحراف لطريق جديد مجهول، وخوفاً من تحمل مسؤولية هذا الطريق، أما حين نقتدي بالأجداد فلا مسؤولية علينا، وبالتالي فنحن لا نحتاج لأكثر من شيخ عارف يخبرنا ماذا نفعل، من واقع حكمته ودرايته بعلم وتقاليد الأجداد، ومن هنا يتسلل خلسة وعلى استحياء قبس واهن من التطور تفرضه الحياة، حين يوائم الشيخ العارف في فتاواه بين حكمة الأجداد وواقع الحياة المتغير، وغالباً ما يفعل هذا دون أن ينتبه إلى أنه يقوم بعملية تطوير، وأنه لا يضع أقدامه تماماً على آثار أقدام الأجداد المطبوعة على الصخور العتيقة، وبتراكم تلك التغيرات البسيطة على مدى مئات وآلاف السنين نجد أننا قد تحركنا قليلاً للى الإمام، فالسلحفاة ليست صخرة ملقاة على الرمال، لأنها غير فاقدة للحركة تماماً، وإذا كان ما نستنتجه صحيحاً، من أن عجزنا وضعفنا يرجع الى أساس نفسي من عدم الثقة بالنفس، فإن الأمر سيكون معضلة كبرى، إذا ما حاولنا البحث عن حل للإشكالية.

أما من الناحية العقلية فإن نظرتنا إلى الماضي لمحاولة استنطاقه بحلول لمشاكلنا يشوبها:

*نزع أفكار الماضي مصحوبة بتطبيقاتها العملية من سياقها، لإقحامها على سياق جديد مختلف تماماً، وذلك فيما يتعلق بقيم إنسانية أساسية، كانت صالحة في الماضي وستظل كذلك إلى الأبد، كالمحبة والعدالة وحماية الضعيف، مثال النظر إلى فائدة المال في البنوك على أنها ربا محرم، وقد كانت مستهجنة وفق اقتصاديات العالم القديم، وحرمتها الأديان بصفتها استنزافاً للفقراء، وهو السياق المختلف تماماً عن اقتصاديات الحاضر، والذي يعتمد على الادخار والقروض لإقامة المشروعات الاستثمارية الكبرى، أو الصغرى.

*نظرتنا إلى الزمن كأنه مجرد تراكم كمي، سواء في الأيام والسنين، أو في البشر واحتياجاتهم المادية، ويغيب عنها ما يصاحب هذا التراكم الكمي من تغير كيفي، في طبيعة البشر والأشياء، وبالتالي في طبيعة العلاقات، بما يعني عدم صلاح الماضي لأن يكون خزانة للحكمة الصالحة للاستخدام في الحاضر، كمثال التعامل مع المرأة، فالمرأة حالياً، تكاد لا تمت بصلة من الناحية الكيفية للمرأة قديماً، وقد كانت مجرد جسد للمتعة والإنجاب - هذا إن كانت فعلاً كذلك في يوم ما - وكما يريد خفافيش الظلام أن يعيدوها.

هذا عن الماضي بوجه عام، وعن النظرة الصحيحة له، أي النظرة التي لا تجعل الحاضر أسيراً له، بل العكس، وهو أن نكرس جهودنا للإفلات من قيوده، نكسر صدفته، ليخرج منها فرخ الغد، يتنفس هواء جديداً نقياً، أما عن التخصيص، فيما يتعلق بماضينا نحن أبناء الشرق، فالكلام يثير الشجون، فالنقطة الثامنة من المانيفستو تقول: ماضينا وتراثنا الثقافي أقام مجزرة معرفية لنفسة بنفسه، وعادى الفلسفة بقيادة ابن تيمية والسيوطي وابن القيم الجوزية وغيرهم، وطرد العقل، واضطهد المعتزلة، وأغلق باب الاجتهاد، وحرّم علم الكلام، ونفى أصحاب المنطق، ووضع النصوص الدينية المزوّرة التي تحارب الفلسفة والحكمة وإعمال العقل (من تمنطق فقد تزندق)، وألغى العلوم الطبيعية والطب واعتبرها (علوماً دخيلة)، واستبدل بها العلوم الدينية والطب النبوي وحرّم الموسيقى والغناء والنحت والرسم والشعر، وكافة أشكال الفنون الإنسانية الرفيعة. فكيف يمكن الاستعانة بهذا الماضي للعبور من الحاضر إلى المستقبل؟ بمراجعة موقفنا من المقدس، وموقفنا من الماضي، نكون قد مهدنا الأرض لإقامة البناء الحضاري الليبرالي، الذي تتصدى له مسودة مانيفستو الليبراليين الجدد، ونناقشه لاحقاً.

تمهيد فيما ينتظرنا من مسؤوليات ومهام لبناء عراقنا الجديد

الدكتور تيسير عبد الجبار الآلوسي

ناشط في حقوق الإنسان \أكاديمي ومحلل سياسي

القسم الأول

بالأمس عملت قوى التخريب للتستر على أعمالها الإرهابية خلف ادعاءات زائفة من دفاع عن الاستقلال الوطني ومطاردة المحتل فيما كانت وهي ما زالت تضرب قوى شعبنا ومكوناته بقلوب باردة، وكل مرة يحقق عملنا السلمي السياسي والدبلوماسي تقدمه تتذرع بزعم جديد.. اليوم وقد قامت الحكومة العراقية المؤقتة وتسلمت السلطة ما عاد بالإمكان الحديث عن أي فرصة حوار مع العنف الدموي المسلح.. وما عاد لطرف عذر للتستر على ما يجري من تخريب ومزيد من التقتيل النازل بشعبنا وعليه لابد من الالتفات إلى ما ينبغي من مسؤوليات تنتظرنا...

فما الذي ينتظرنا اليوم من مسؤوليات وطنية بعد قيام حكومة وطنية عراقية مستقلة؟ الحق ينبغي أن يُقال إنّ عراقنا الجريح بفعاليات الموت والدمار التي مارستها قوى التخريب، بحاجة إلى فعل عظيم الحجم لكي يمكنه تجاوز أزماته التي جاءته عن نظام تركه خرابا ودمارا ونحن في توجهنا الجديد بحاجة إلى مزيد من مساعدات في مجالات من أخطرها القضيتان الاقتصادية والأمنية..

سؤال هذا المقال يتركز في الحقيقة على ما ينتظرنا وهو يكمن أو يتمثل في أي نوع من الجهود ينبغي أنْ نتوافر عليها في مسيرتنا العراقية؟ ونحن هنا لابد من أن نؤكد على أدوات إنجاح عملنا الكامنة في وحدة الطيف العراقي وتجنب الوقوع في الانشغالات الهامشية، ومن جهة أخرى لابد لنا من تبني برنامج عمل وطني ديموقراطي مشترك أرضية لحاضرنا ومستقبلنا..

وهنا بالتحديد يأتي التأكيد على مسائل ما يواجهنا فأولا توجد قوى تدافع عن وجودها المهزوم بآخر الأنفاس وهي لا تدافع عنه بوسائل ديموقراطية ولا عادية أو فيها أي نوع من احترام الوجود الإنساني مما يعني وجوب مواجهتها بقوة وحزم أو بوضوح يعني استخدام قوانين طوارئ إذا ما تطلب الأمر لحسم الأمر وليس لنا من بد من التنازل عن بعض التفاصيل الثانوية لصالح منع مزيد من خرابنا وتهديد أمن شعبنا ووجوده .

وتلك هي مهمة مشتركة بين الحكومة المؤقتة وأجهزة الأحزاب السياسية ومنظمات دولة المجتمع المدني كافة.. لكي لا نترك الأمر لحكومة يمكنها أنْ تنحرف في أية لحظة لهذا السبب أوذاك إذا ما تركت وحدها في الميدان أو قد لا تسير على وفق الرؤى المجتمعية المنتظرة وما ينبغي صوابا هو مشاركة الجميع في المسؤولية لاعتبارات غير اعتبار الانحرافات وما شابه.

وكلما كنا حريصين على المشاركة العامة وجدنا طريقنا لمستقبل آمن أسرع وأنجع فمن دون مشاركتنا في القرار الوطني لن نحصل حتى على مطالبنا الشخصية الخاصة ولن يُصنع لنا عالمنا من دون وجودنا الفاعل في الحياة العامة، ونصل في هذه العبارة إلى مسائل تخص نوع السلطة القائمة وصلاحياتها ومهامها ومن يحدد كل ذلك؟

والإجابة المسؤولة تشير إلى حقيقة كون المشاركة في صنع القرار أمراً جديداً يطرأ هكذا فجأة في حياتنا بعد زمن من التيئيس والتهميش والاستبعاد والمصادرات والاستعباد.. ولكننا بحاجة لتركيز جهود الجميع على مجابهة مهمة دفع المواطن للثقة بأهمية صوته في رسم السياسة العامة.

فأولا وجوده في نقابات وجمعيات ومنتديات وكذا وجوده في أحزاب سياسية من طراز برلماني جديد يؤمن بالديموقراطية فلسفة للحياة التي يصنعها. . وثانيا ينبغي للمواطن أن يترسَّم لنفسه برامج عمله الخاصة ومن ثم يقارن برامج القوى التي تتناسب وتصوراته لمزيد من الاندماج في إطار مجتمع الحريات والمشاركة .

في الخطوة المنتظرة لابد من التأسيس لمؤتمرات وطنية تدرس وسائل حماية عراقنا من أنْ تسطو عليه قوى الظلام والشر قوى التحريم والمصادرة والاستلاب بكل المستويات الدينية والاجتماعية والسياسية وهي أي تلك القوى لا تنتمي لأي ديانة وُجدت في أرض الديانات ولا لأي قيم إنسانية صحيحة صائبة.

ومن الطبيعي لابد من أنْ نفكر بأن الديموقراطية نفسها بحاجة لحماية ولمؤسسات دولة تحسم مواقف تجابهها في أولى خطوات السير في طريقها كذلك بحاجة لتوضيح وتعريف وتفسير ونشر فكرها ومبادئها بما يكفل أوسع التفاف حولها وهو أفضل حماية للديموقراطية ولشعبنا وتطلعاته في الانعتاق والتحرر. .

وما ينتظرنا أيضا فرض مشاركة الجميع ومنع أية استثناءات واستبعادات لقوانا الوطنية وما يمكن قبوله شرطا في المسيرة ينبع من برامج قوى المجتمع المدني وليس من فوقية حكومية . . ولابد من الإسراع في تشكيل مجالس الرقابة حتى يأتي البرلمان المنتخب وهذه المؤتمرات لا تقتصر على طرف من دون الآخر بل يُفترض مشاركة الطيف السياسي والقومي والديني والتنوعات التي يتشكل منها الكيان العراقي.

وللتوقف عند جميع ما مر من ملاحظات سريعة وغيرها لهامنا المنتظرة سنواصل بحثها في سلسلة متتابعة تتضمن دور القوى السياسية ودور منظمات المجتمع المدني وضرورات التنسيق وقيام ائتلافات عريضة تحت مظلة الديموقراطية ونتابع في مناقشة الملفات الأمنية والاقتصادية بخاصة مسائل البطالة والتشغيل والبدء بتنفيذ عقود إعادة الإعمار ودور الجاليات في دعم المسيرة ووجوب مشاركتها في العمل الوطني ورسم برامجه..